الأمم المتحدة

E/CN.18/2004/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 February 2004
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة الرابعة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤

البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

البنود المشتركة بين الدورات: الأعمال التي تتخلل الدورات

تقرير فريق الخبراء المخصص لتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

(١٥ - ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، جنيف)

موجز

نظر فريق الخبراء المخصص في اجتماعه المعقود في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف في المبادرات السابقة بشأن تمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات. وأُولي اهتماما خاصا بالممارسات الصالحة والدروس المستقاة من المبادرات الراهنة، وكذلك بالقيود التي تؤثر في فعالية وكفاءة تمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا في الوقت الحاضر. وأتم فريق الخبراء المخصص مداولاته باقتراحه عددا من التوصيات من أجل تحسين نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا كي ينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الرابعة والتي تنقسم إلى توصيات موجهة إلى الدول الأعضاء والأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، والمنتدى ذاته. أما التوصيات الموجهة إلى المنتدى في الدورة الحالية من أجل تحسين تمويل الإدارة المستدامة للغابات فتوجه على الصعيدين الوطني والدولي، ضمن قطاع الغابات وخارجه على حد سواء.

* E/CN.18/2004/1.

100304 100304 04-23886 (A)

أولا – معلومات أساسية

١ – وافق منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في دورته الثالثة المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، على توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء فريق خبراء مخصص لتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب مقرره ٢٩٩/٢٠٠٣، إنشاء فريق الخبراء المخصص لتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وبموجب صلاحيات فريق الخبراء المخصص، على النحو الوارد في المرفق، الجزء باء لذلك المقرر، يُطلب إلى الفريق القيام بالمهام المحددة التالية:

التمويل

(أ) النظر في المبادرات السابقة المتعلقة بالتمويل والتي تشمل التوصيات المقدمة من حلقات عمل كرويدون وأوسلو وبريتوريا فضلا عن مقترحات العمل ذات الصلة التي أعدها الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وورقات المعلومات الأساسية ووثائق الاستراتيجيات التي أعدتها المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات؛

(ب) تقييم دور ووضع المساعدة الإنمائية الرسمية الهادفة إلى تحقيق تنمية مستدامة للغابات والنظر في طرق تعزيز توافرها وفعاليتها. والعمل في هذا الصدد على تحديد الوسائل الممكنة الهادفة إلى تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ج) استعراض فعالية التمويل الدولي الحالي للإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الوسائل والآليات المتبعة، وتحليل الفرص، والفجوات على المستوى القطري والإمكانيات المحدودة وأولويات الجهات المانحة والجهات المتلقية فضلا عن مساهمة الشراكة التعاونية في مجال الغابات في تمويل الإدارة المستدامة للغابات. واقتراح تدابير لتحسين فعالية هذا التمويل في إشاعة مناخ مشجع على الصعيدين الوطني والدولي وجذب تمويل متزايد من جميع المصادر؛

(د) استكشاف قدرات النُهج الجديدة والابتكارية على اجتذاب تمويل متزايد من أجل الإدارة المستدامة للغابات. ومناقشة وتقديم المقترحات الداعية إلى توسيع نطاق استعمال تلك النُهج لتلبية الاحتياجات من الموارد المالية اللازمة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك من خلال البرامج الحرجية الوطنية أو ما يوازيها من العمليات؛

(هـ) تقييم التجارب القطرية في مجال تعبئة الموارد المالية دعما للإدارة المستدامة للغابات. والعمل في هذا المجال على تحديد الفجوات والإمكانيات فضلا عن أوجه قصور المصادر المالية الحالية والآليات المالية في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛ اقتراح نُهج لتعزيز الموارد المالية الوطنية والدولية وتعبئتها وتوظيفها بشكل أكثر فعالية؛

(و) تقييم دور القطاع الخاص في تمويل الإدارة المستدامة للغابات والنظر فيه؛ والتوصية في هذا الصدد باتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين البيئة المواتية للاستثمار الخاص في الإدارة المستدامة للغابات على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجيع زيادة التدفقات من الموارد الخاصة في قطاع الغابات، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.

نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

(ز) استعراض وتقييم المبادرات الحالية المتعلقة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا ونشر المعارف من أجل الترويج للإدارة المستدامة للغابات بين البلدان والقطاعات وأصحاب المصلحة بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الشمال، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبرامج المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات. ويشمل هذا تحليلا للحوافز التي تعزز نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا المتصلة بالغابات بين و/أو داخل البلدان، ولا سيما إلى البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، في كل من القطاعين الخاص والعام، والعوائق التي تُعيق نقل تلك التكنولوجيات؛

(ح) التوصية باتباع نُهُج لتحسين نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا المتصلة بالغابات. ويمكن لهذه التوصية أن تشمل دور مختلف الصكوك المتعلقة بالسياسات، مثل الشروط التساهلية والشروط التفضيلية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون في مجال البحث، فضلا عن بناء القدرات في استخدام وتطبيق التكنولوجيات السليمة بيئيا الحالية والناشئة، بما في ذلك الاستشعار من بُعد.

ثانيا - مسائل تنظيمية

ألف - مكان ومدة الاجتماع

٢ - عقد فريق الخبراء المخصص اجتماعه في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

باء - الحضور والمشاركة

٣ - وافق المنتدى على أن يضم فريق الخبراء المخصص ٣٠ خبيرا، أي بمعدل ٦ خبراء من كل من المجموعات الإقليمية الـ ٥ التابعة للأمم المتحدة، وأن يضم ممثلين عن البلدان المتقدمة النمو البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بفترة انتقالية. ووفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩٩/٢٠٠٣، فُتح اليومان الأولان من الاجتماع للمشاركة من ممثلين عن الدول الأعضاء في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، الذين ظلوا مراقبين طيلة الأيام الثلاثة الأخيرة من الاجتماع. واشترك أعضاء الشراكة التعاونية في مجال بالغابات بصفتهم من أهل الرأي وتمت دعوتهم إلى تقديم مساهمات علمية وتقنية.

٤ - واشتركت منظمات حكومية دولية أخرى كما اشترك ممثلون عن المجموعات الرئيسية التي تتمتع بخبرات ذات صلة في الاجتماع وفقا لقواعد وإجراءات لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العاملة، وكذلك للممارسات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة، والفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وتمت دعوتهم جميعا إلى تقديم مساهمات علمية وتقنية.

٥ - وترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة كاملة بأسماء المشتركين.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦ - انتخب الخبراء كنوت أويستاد رئيسا لفريق الخبراء المخصص.

٧ - ولمساعدته في الانتهاء من وضع التقرير، أنشأ الرئيس فريق صياغة يضم ممثلا عن كل مجموعة إقليمية. ودعا الرئيس بينيدكتو فونسيكا فيلو ويان ماكيلباين إلى العمل بمثابة ميسرين مشاركين لفريق الصياغة. وضمت عضوية فريق الصياغة موديستو فرناندیز، وجوزيف هيلوا، وكريستيان ميرسمان، وأناتولي بيتروف، و. ر. ويكراما سنغ.

دال - الوثائق

٨ - نظر الفريق، لدى إجرائه مداولاته، في ثلاث وثائق رسمية هي: (أ) جدول الأعمال المؤقت، (ب) مذكرة من الأمانة العامة بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات: التحديات الراهنة في البيئة المالية المتغيرة، (ج) مذكرة من الأمانة العامة بشأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات: استعراض عام. كما نظر الفريق في وثائق المعلومات التقنية الأساسية المدرجة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

هاء – سير العمل في الاجتماع

افتتاح الاجتماع

٩ – في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، افتتح بيكاباتوساري، المنسق ورئيس أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، الاجتماع. وقدم استعراضا عاما لعملية المنتدى وعن إنشاء فريقي الخبراء المخصصين. وشدد على أهمية تمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا في أعمال المنتدى وفي تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. كما أبرز أمل المجتمع الدولي في أن يؤدي فريق الخبراء هذا مهامه بكفاءة وفعالية وأن يقدم توصيات عملية ملموسة إلى المنتدى.

المناقشات

١٠ – تبادل المشتركون وجهات النظر بوجه عام تناول المهام المسندة إليه بمزيد من التفصيل. ومكّن ذلك فريق الصياغة من التقدم بمشروع تقرير أورد مناقشات الفريق المثمرة. واعتمد فريق الخبراء المخصص التقرير في ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

اختتام الاجتماع

١١ – هنأ السيد باتو ساري في بيانه الختامي فريق الخبراء المخصص على مداولاته الناجحة وأكد على أهمية أعماله بالنسبة للمنتدى.

ثالثا – المسائل التي سينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات: موجز للتحديات والاقتراحات والتوصيات

ألف – تعليقات عامة

١٢ – رحب فريق الخبراء المخصص بمذكرة الأمانة العامة بشأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات: استعراض عام (E/CN.18/AC.2/2003/3)، ومذكرة الأمانة العامة بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات: التحديات الراهنة في المالية المتغيرة (E/CN.18/AC.2/2003/2). كما رحب بورقات المعلومات الأساسية التقنية التي أعدت للاجتماع (انظر المرفق الثاني).

١٣ – واتفق فريق الخبراء المخصص في مداولاته على ما يلي:

١ – على الصعيد الدولي

١٤ – يوفر تعريف التكنولوجيات السليمة بيئيا في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ وتعريف الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لنقل التكنولوجيا إطارا لتحديد نطاق عمل فريق الخبراء المخصص لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

١٥ - وينبغي تعزيز إسهام الإدارة المستدامة للغابات إلى حد كبير من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، من خلال النقل المحسن للتكنولوجيات السليمة بيئيا ذات الصلة، وزيادة الكفاءة في مجال تخصيص الموارد المالية وزيادة التدفقات المالية.

١٦ - ويرتبط التمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا ارتباطا وثيقا، وغالبا مع تسبب عدم كفاية التمويل في إعاقة نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

١٧ - وفيما يتعلق بالعوائق التي تعرقل تمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات، جرى التوصل إلى أن هذه المسائل ينبغي أن تعالج في سياق العوامل التي تجرى خارج قطاع الغابات، وداخل قطاع الغابات وتلك العناصر التي لها تأثير مباشر على تمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

١٨ - وما برح الدور الحيوي الذي تضطلع به المنظمات الدولية في الترويج لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وفي زيادة التمويل يحتل أهمية استراتيجية. ويتسم التعاون في مجال الشراكة التعاونية في مجال الغابات يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي.

١٩ - وينبغي تعزيز الشبكات التعاونية للمؤسسات البحثية والتعليمية وتلك الموجودة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرات البلدان النامية على الاستفادة من الفرص القائمة والآخذة في الظهور.

٢٠ - وتم إبراز الأهمية الأساسية للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في مجال نقل وتمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستامة للغابات. ونوه الفريق في الوقت ذاته بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال.

٢ - على الصعيد الوطني

٢١ - تتمتع البلدان بالمسؤولية السيادية على مواردها ويتعين عليها في هذا السياق أن تُقيِّم احتياجاتها والدعم المطلوب لنشر التكنولوجيا والمعرفة، ولا سيما على المستوى المحلي.

٢٢ - وثمة حاجة لإيجاد بيئة مواتية لتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء القدرات بغرض الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الحكم الرشيد، والشفافية، والسياسات البيئية الفعالة، والنظم وتطبيقها، وإيجاد أطر مناسبة للإدارة على المستوى المحلي، وإيلاء الاعتبار الكامل لحالات البلدان.

٢٣ - ويقتضي نقل وتمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالأولويات والاحتياجات المقررة في البرامج الوطنية للغابات، أو ما يعادلها. ويمكن أن يوفر ذلك سياسة وإطارا مؤسسيا للترويج لنقل تمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا. من أجل التنمية المستدامة للغابات. وعلاوة على ذلك، فإن نقل هذه التكنولوجيات بحاجة لأن يُبرمج في خطط التنمية الوطنية بوصفه إحدى الأولويات.

٢٤ - ويتسم بناء القدرات، بما في ذلك الخدمات الإرشادية، بهدف نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطبيقها على نحو محسن وتمويلهما بأهمية حيوية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٥ - وهناك صلة تتسم بأهمية فائقة قائمة بين تمويل واستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا والمناسبة وبين الحاجة للتدريب والتثقيف لا بالنسبة للذين يستخدمون التكنولوجيات فحسب وإنما لزيادة الفهم الأوسع نطاقا وتقديم الدعم من جانب العامة، بوصفهم الذين ينفذون الإدارة المستدامة للغابات.

٢٦ - وفي حين أن الدور الذي تقوم به الحكومات لا يزال دورا جوهريا، فإن هناك مناخ جديد يدعم الارتباط والمشاركة الكاملين من جانب أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، وجماعات السكان الأصليين، والشباب والنساء بوصفهم المديرين والمستعملين الأساسيين للغابات ومنتجاتها، في مجال تبادل المعرفة، والمعلومات، والبحوث، والخبرات، والممارسات الابتكارية المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات.

٢٧ - وجرى تحديد عدد من المجالات التي تقوم فيها الصناعة والمؤسسات التكنولوجية بدور هام. وتشمل هذه المجالات أنظمة الإدارة السليمة اجتماعيا وبيئيا، والاستشعار من بعد، وتكنولوجيات نظام المعلومات الجغرافية، والتكنولوجيا الخاصة بعجينة الورق وصناعة الورق، وتكنولوجيا إنتاج الطاقة الحيوية، تطوير تكنولوجيا الطاقة الحيوية لخدمة طائفة واسعة النطاق من المنتجات الحرجية ومنها المنتجات غير الخشبية. ويمكن للصناعة أن تقدم المساعدة في مجال دراسة القدرة التنافسية للتكنولوجيا السليمة بيئيا التي يستفاد بها في التطبيقات الصناعية.

٢٨ - ويوفر عدد من المبادرات الجارية على الصعيدين المحلي والوطني في مجال الترويج لزيادة تمويل ونقل التكنولوجيات، مساهمة ثرية من أجل تسهيل تمويل ونقل هذه التكنولوجيات في آن واحد على نحو أكثر فعالية على الصعيد الدولي.

٢٩ - وهناك حاجة لأن يلتمس المنتدى سبلا أكثر فعالية لكي يتطرق إلى خبرات البلدان فيما يتعلق بتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا في اجتماعات فيما بين الدورات.

ويمكن للمنتدى أيضا أن يقوم بدور في تسهيل وتنسيق النهوض بالنقل والاستعمال الفعاليين للتكنولوجيات السليمة بيئيا (بما في ذلك نشر المعرفة) ورفع مستوى التمويل لدعم تنفيذ مقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

باء – المبادرات

١ – الممارسات السليمة والدروس المستفادة من المبادرات الحالية

٣٠ – أشار فريق الخبراء المخصص إلى الطائفة العريضة من العمليات والمبادرات والخبرات التنظيمية التي يمكن الاعتماد عليها عند نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وقد ورد شرح لعدد منها في مذكرة الأمانة العامة وفي وثائق المعلومات الأساسية التقنية. وبالإضافة للمبادرات الواردة في ورقات المعلومات الأساسية، ناقش الفريق أيضا مبادرات أخرى كثيرة بحثها الخبراء. واستنادا إلى تلك الورقات وإلى خبرات الفريق ذاته، ألقى فريق الخبراء المخصص الضوء على الخبرات والدروس المستخلصة الواردة أدناه:

٣١ – أدى تجميع الشراكات لأصحاب المصلحة الأساسيين، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمجموعات الرئيسية، والمنظمات غير الحكومية، إلى أن تصبح قادرة على ان توفر وسيلة فعالة لتطبيق نُهج متكاملة للإدارة المستدامة للغابات ونقل وتطبيق التكنولوجيات السليمة بيئيا ذات الصلة مثل الشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو. وتتبدى الصيغة الابتكارية لتلك المبادرة في جمعها لـ ٢٩ شريكا، بما في ذلك الحكومات، والصناعة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية ومنظمات البحوث من أجل التركيز على الإجراءات ذات الأولوية في منطقة إقليمية بغرض الإدارة المستدامة للغابات. وتركز المبادرة في صميمها على الالتزامات التي قطعتها حكومات المنطقة من خلال عملية حكومية دولية يطلق عليها مؤتمر وزراء الغابات لوسط أفريقيا وتركز على خطة التقارب. إلا أن كل شريك من الشركاء قد أتيحت له المرونة لكي يستخدم آلياته المالية الخاصة ولكي يؤكد على التزاماته المالية الخاصة – على الرغم من أن الموارد الجديدة كانت مطلوبة. وتوجد الشراكة بالمعنى الافتراضي – فهي ليست مؤسسة، فقد أنشئت لكي تكون مكملة، لا منافسة، للهيئات الوطنية والإقليمية والدولية الموجودة لكي تعالج المشاكل المماثلة. وتلتزم الشراكة بتسهيل التعاون، وتعزيز نقل التكنولوجيا (بما في ذلك نشر المعرفة) وتقديم التمويل للغابات الكبرى في أفريقيا الوسطى – وهي ثاني أكبر غابات استوائية في العالم.

٣٢ - وثمة مثال آخر على استخدام الشراكة كمحفز لزيادة التعاون والحد من الازدواجية بين المبادرات ألا وهو الشراكة الحرجية الآسيوية، التي تقدم إطارا لتبادل المعلومات والخبرات التي يعقبها اتخاذ إجراءات ملموسة. وهي تركز على مكافحة قطع الأشجار على نحو غير مشروع، ومنع حرائق الغابات، وتأهيل وإعادة تحريج الأراضي التي تعاني من التحات. ويقوم الشركاء بتوليف الدروس المستفادة من المشاريع القائمة والسابقة واستعراض تلك الدروس واستخلاصها ونشرها. وكمثال على ذلك، المزايا التي تحققت من العمل القائم على المشاركة من خلال تجميع المعلومات بما يمكن من تحديد الثغرات وأوجه الازدواجية في التدريب وتخصيص الموارد مما سيفضي إلى مزيد من التعاون في تطوير التدريب.

٣٣ - وتتيح الغابات النموذجية وسيلة لإنجاح نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا لأغراض الإدارة المستدامة للغابات. وتمثل شبكة الغابات النموذجية الدولية مبادرة ترمي إلى تطوير الممارسات المنقحة من أجل الإدارة المستدامة للغابات. وتتكون الشبكة من أكثر من٣٠ غابة نموذجية في ١٣ بلدا وتواصل النمو. وتعرف الغابات النموذجية بسمات محددة. فالمبادئ التي تعمل بموجبها مماثلة لتلك التي تقوم عليها برامج الغابات الوطنية ولكن على صعيد بقعة تتمتع بمناظر طبيعية وليس على الصعيد الوطني. ويحدث نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا داخل فرادى الغابات النموذجية فيما بين الشركاء، وأيضا فيما بين الغابات النموذجية في نطاق الشبكة العالمية. وتجلب الغابات النموذجية وشبكتها التمويل أيضا. وتؤثر الأنشطة المتضافرة الناجمة عن التعاون بين الشركاء واتساق هيكل إدارة الغابات النموذجية إيجابيا في زيادة الدعم المالي للإدارة المستدامة للغابات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٣٤ - وشهد الطلب على المعلومات وخدمات إدارة المعارف التي يتيحها مرفق البرامج الوطنية للغابات التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ازديادا سريعا منذ عام ٢٠٠٢، وهي السنة التي أنشئ فيها المرفق. ويتخصص المرفق، باعتباره شراكة بين عدد من البلدان النامية، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية، ودوائر الأعمال، في توفير المعلومات والمعارف المتعلقة بعمليات برامج الغابات الوطنية والدروس المستفادة من الخبرة الميدانية. ويجري تعزيز ذلك من خلال مساهمات الدعم التحفيزي بناء على طلب صريح من البلدان الشريكة والجهات ذات المصلحة من المجتمع المدني وغيرها من الأطراف الرئيسية في عمليات البرنامج. وفي الوقت الحالي، أبرم حوالي ٣٠ بلدا اتفاقات شراكة مع المرفق. وعلى مستوى أعم، سيستفيد حوالي ١٠٠ بلد بحلول منتصف عام ٢٠٠٤ من العملية المتعلقة بنشر المعارف، بما في ذلك إتاحة المعلومات ذات الصبغة القطرية في المجال العام لدعم الاستفادة على الصعيد العالمي.

٣٥ - وسيتم العمل بصورة متزايدة على توظيف الدروس المستخلصة من الخبرات القطرية في إعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بحشد الموارد والحصول في نفس الوقت على التكنولوجيات المناسبة وتمويل الاستثمارات المتعلقة بالمشاريع والبرامج الرامية إلى الإدارة المستدامة للغابات. وفي إطار تلك الجهود، من المطلوب الاستعانة بنُهج الخبراء التي تشمل مسائل الحكم، ومعايير التمويل، والتركيز على السكان المعتمدين على الغابات، وسبل عيش المجتمعات المحلية في إطار التنمية الريفية. ويتخصص البرنامج المعني بالغابات التابع للبنك الدولي في ميادين الخبرة تلك. ويتوخى من العمل الذي يضطلع به البرنامج بالتعاون مع حوالي ١٥ بلدا شريكا أن يسهم في تحسين تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالغابات. وسيجري توليف الدروس المستفادة من الخبرات الميدانية ثم ستدرج في نظم إدارة المعلومات والمعارف التي يديرها البرنامج المعني بالغابات ومرفق البرامج الوطنية للغابات بغرض استعمالها على نطاق واسع وتكرارها في نهاية المطاف. وتعمل المبادرتان في إطار استراتيجية موحدة كما أن التعليمات الصادرة إليهما من الجهات التي تمتلكهما تدعوهما إلى التعاون بشكل كامل في السياق العام للشراكة التعاونية في مجال الغابات.

٣٦ - ويمكن العثور لدى المنظمات الدولية التي تجمع بين المنتجين والمستعملين على أمثلة لنشر المعارف والتكنولوجيات السليمة بيئيا: وأحد الأمثلة فهو الشبكة الدولية للخيزران والروطان، وهي منظمة دولية أنشئت حديثا، وتضم حاليا ٢٧ بلدا عضوا وتركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب سعيا إلى تحقيق عدد من الأهداف منها تحسين الموارد والإدارة، وتكنولوجيا المعالجة والإنتاج، وتطوير السياسات الوطنية والدولية، وتنمية الموارد البشرية، مع التركيز على نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية، والعمل من أجل تحسين رفاه منتجي الخيزران والروطان ومستعمليهما في إطار توفير قاعدة مستدامة من هذين الموردين عن طريق توحيد وتنسيق ودعم البحث والتطوير في القضايا الاستراتيجية والمتعلقة بالتكييف: يظل نقص تمويل تلك الأنواع من الأنشطة عقبة أمام بلوغ الأهداف المذكورة.

٣٧ - ويمكن أن يسهم التعاون القوي بين البلدان المتجاورة التي تتقاسم ظروفا بيئية متماثلة في التبادل الإيجابي للخبرات، والاستفادة من الدروس المستخلصة والمعارف العلمية والتقنية والتكنولوجية المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات. ويعد التعاون بين الأرجنتين وشيلي أحد الأمثلة الجيدة على ذلك النوع من التعاون القائم فيما بين بلدان الجنوب، فالبلدان يتقاسمان منطقة الأنديز/باتاغونيا، التي تعاون فيها البلدان بطريقة غير رسمية على مدى سنوات عديدة. ويجري تعزيز بناء القدرات بمشاركة مراكز البحوث والمؤسسات والجامعات؛ كما تم النهوض بمشاريع البحوث؛ والحصول على المعارف المتعلقة بالنظم البيئية؛ وتحسين زراعة الغابات وإدارتها؛ وتيسير الاستثمارات في مجال السياحة؛ وتبادل المعايير المتعلقة بجميع أنواع

الامتيازات؛ وتدعيم المناطق المحمية؛ وقد تحقق بصفة عامة، تحسن في المناقشات الجارية على الصعيد المحلي مما أدى إلى اتخاذ قرارات ذات نوعية أفضل تتعلق بالغابات. ويحظى ذلك التعاون غير الرسمي بين البلدين بالتزام قوي من قبل الحكومتين والمانحين على السواء.

٣٨ - ويمكن أن تسهم المشاركة الفعلية للمجتمعات المحلية للسكان الأصليين في مبادرات التنمية المستدامة إسهاما جليلا في تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطبيقها في الأجل الطويل استنادا إلى المعارف التقليدية. وتشارك في مشروع الإدارة المتكاملة للنظم البيئية في منطقة الأنديز سلطات المقاطعات والسلطات المحلية، والمجتمع المحلي للسكان الأصليين، والجامعة المحلية في إطار مبادرة تهدف إلى الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية للأراضي المشاعية في وادي كاخاماركا الواقع شمال بيرو بما يعود بالنفع على سكان المنطقة الأصليين اجتماعيا واقتصاديا. وقد جرى استحداث نظام متكامل للتكنولوجيات السليمة بيئيا استنادا إلى المعارف التقليدية لإصلاح الأراضي، وإدارة الموارد الهيدرولوجية، والزراعة، وإعادة التحريج. ويتمركز المشروع حول استعمال أصناف الأشجار المحلية، ولا سيما تلك الأشجار المستعملة لأغراض متعددة. وجرى إنشاء مزارع نموذجية توفر الخدمات الإرشادية في المزارع التي يديرها مزارعون من السكان الأصليين. وصدر ما يزيد على ٢٠٠ منشور في إطار المشروع، معظمها في شكل كتب هزلية موجهة إلى المجتمعات المحلية للسكان الأصليين. وأدمج المشروع حاليا في الخطط الإنمائية على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي. وخلال العقد الماضي، شكل هذا المشروع الأساسي لمشاريع إعادة التحريج بغرس أصناف الأشجار المحلية بمشاركة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء بيرو.

٢ - القيود التي تعوق نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات

٣٩ - يوجد عدد من القيود التي تؤثر على نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وهي تشمل محدودية الموارد المالية، والقيود المؤسسية والمتعلقة بالسياسات، ومشاكل الموارد البشرية، ومحدودية إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا، وعلى المعارف المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات. وتوجد أيضا أسباب متعددة تجعل جماعات المصالح التي لا تريد على الدوام رؤية تطبيق التكنولوجيات السليمة بيئيا. فهناك الدعم الذي لا يناسب البحث والتطوير، وعدم كفاية برامج الاتصال التي تُشرك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، وغير ذلك من القيود الأخرى. وقد تصبح أيضا الأنظمة غير الملائمة التي تحبذ الأرباح القصيرة الأجل على الاستدامة في الأجل الطويل، وأنظمة حيازة الأرض غير

المجزية، قيودا تؤثر على نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وتشمل هذه القيود التي تؤثر على مثل هذه التكنولوجيات، ما يلي:

القيود المالية

- نقص الموارد المالية المحلية اللازمة لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا لأغراض الإدارة المستدامة للغابات، في البلدان التي تتعرض غاباتها للتهديد على وجه الخصوص.
- ارتفاع التكلفة ومحدودية الموارد المالية اللازمة للحصول على التكنولوجيات واستخدامها والمحافظة عليها، بما في ذلك تعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء القدرات من أجل تنمية الدراية الفنية.
- الأولويات الأخرى عدا الغابات، وتشمل المطالب البشرية الملحة، كنقص الأغذية والخدمات الصحية.
- ارتفاع تكلفة الخيارات البديلة في مجالات استخدام الأرض، لا سيما في المجال الزراعي.
- انعدام ظروف السوق الملائمة، وعمليات التقييم المناسبة، والأسعار التي تعكس القيمة الحقيقية لمنتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية.

القيود المؤسسية والمتعلقة بالسياسات والتنظيم

- بطء الاستجابة عند معالجة المسائل ذات الصلة، كتطبيق اللامركزية والدور المتنامي للمجتمعات المحلية في مجال إدارة الغابات، والتحولات في الموارد المالية، وهي أشياء تؤثر على الإدارة المستدامة للغابات.
- انعدام السياسات والقوانين على المستوى الوطني، أو عدم كفايتها أو ملاءمتها، من أجل تعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، بما في ذلك الدمج غير المناسب للإدارة المستدامة للغابات وشواغلها في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية والإقليمية والمحلية، وعدم إدراجها في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر.
- عدم فعالية الإدارة على مختلف المستويات، وعدم كفاءة المؤسسات التي تعالج التكنولوجيات السليمة بيئيا على المستوى الوطني.

القيود المتعلقة ببناء القدرات

- عدم توفر القدرات والاستراتيجيات اللازمة لتقييم التكنولوجيات السليمة بيئيا، واختيارها واستيرادها وتكييفها.

- محدودية مرافق البحث والتطوير في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة تحول، فضلا عن الدعم غير المناسب للبحث والتطوير المتعلق بالتكنولوجيات السليمة بيئيا لأغراض الإدارة المستدامة للغابات في كثير من البلدان.
- عدم كفاية أنظمة إدارة المعلومات، ومحدودية إمكانية الوصول إلى أنظمة المعلومات على الصعيد الدولي.
- محدودية القدرات البشرية.
- رصد تطبيق وفعالية التكنولوجيات السليمة بيئيا.

قيود البيئة الملائمة

- غياب البيئة الملائمة المستندة إلى الإدارة الرشيدة، أو عدم كفايتها لأغراض الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك البيئة التي تمكن من نقل التكنولوجيات مع مراعاة الجوانب المتعلقة بملكيتها، وتتيح الوضوح فيما يتعلق بحيازة الأرض وحقوق الملكية، والحوافز الضريبية، فضلا عن السياسات والأنظمة التي تدعم النهج البيئية.
- انعدام الشفافية والتسهيلات على مختلف مستويات المجتمع، بما في ذلك ما يتعلق منها بالصناعة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات التي تعتمد على الغابات، والمجتمعات الأخرى، فيما يختص بتحديد الاحتياجات والأولويات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا.
- عدم الاستقرار السياسي والصراعات.
- عدم توفر الإرادة السياسية والالتزام فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات، أو حتى فيما يتعلق بقطاع الغابات ككل.
- ممارسات مجموعات المصالح، خارج قطاع الغابات، والتي تحد من نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.
- عدم وجود الأسواق وعمليات البحث والتطوير من أجل تعزيز استدامة استخدام منتجات الغابات غير الخشبية، والمنتجات المصنوعة من أنواع خشبية قليلة الاستخدام.
- جوانب القصور المتعلقة بتعزيز الطلب على التكنولوجيات السليمة بيئيا والتعرف على عملائها.

جيم – التوصيات المقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات من أجل تحسين نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات

١ – مقترحات مقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لإصدار توصيات إلى الدول الأعضاء في المنتدى والأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات

٤٠ – يوصي فريق الخبراء المخصص بقوة، من أجل دعم نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان المعنية وفيما بينها، بأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدول الأعضاء فيه وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات كي ينظروا في مسألة اعتماد الإجراءات التالية:

(أ) المساعدة على بناء القدرات المؤسسية والبشرية في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة تحول، من أجل دفع عجلة البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيا، ونقلها وتكييفها مع الظروف المحلية.

(ب) تيسير انسياب المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا إلى المؤسسات التعليمية ذات الصلة بالغابات، وذلك من خلال إنشاء وصلات لربطها بشبكات المعلومات، وتعزيز تعاونها مع المؤسسات الخاصة والعامة التي تستخدم التكنولوجيات السليمة بيئيا.

(ج) التشجيع على نشر التكنولوجيات السليمة بيئيا ذات الصلة بالغابات في إطار الممتلكات العامة.

(د) تعزيز التعاون مع العمليات الإقليمية التي تتيح فرص نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا (عملية مونتريال، والمؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ضمن جهات أخرى).

(هـ) تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات المحلية التي تعمل على توثيق الأنشطة الصناعية لأغراض الإدارة المستدامة للغابات.

(و) وضع سياسات وطنية بشأن حيازة الأرض والمنتجات، بغية تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية.

(ز) إدخال فصل خاص بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الغابات، في وثائق الاستراتيجية الوطنية لتخفيف حدة الفقر. ويمكن الاعتماد في هذه العملية على مرفق البرامج الوطنية للغابات القائم في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بدعم من أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات.

(ح) النظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه الحوافز المالية كتدبير لتعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، كتقديم حوافز مالية للشركات التي تستورد أخشابا من مصادر مستدامة، وتقديم حوافز مالية لقاء اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للغابات (كالاحتطاب المخفف الآثار)، وتقديم تخفيضات ضرائبية وحوافز مالية للشركات التي تشجع على إعادة تدوير الأخشاب، وتقديم حوافز مالية للشركات التي تستورد معدات ومنتجات تسهم في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، ضمن أشياء أخرى.

(ط) تعزيز إمكانية حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على حوافز مالية، مع منح الأولوية للتكنولوجيات المستدامة بيئيا.

(ي) استكشاف فرص إدخال نظام الحوافز النقدية والمالية كي تعتمد مؤسسات القطاع الخاص استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا.

(ك) النظر في مسألة تهيئة بيئة ملائمة، مع إيلاء الاعتبار الكامل للأوضاع القطرية، وذلك من أجل نقل التكنولوجيات ذات الملكية المحددة والتكنولوجيات الداخلة في نطاق الملكية العامة، ومن أجل توفير الحماية المناسبة للتكنولوجيات المستمدة من موارد جينية.

(ل) إدماج عنصر يتعلق بتمويل ونقل التكنولوجيات وبناء القدرات من أجل الإدارة المستدامة للغابات، في الخطط الوطنية للتنمية القطاعية، وخطط التنمية الإقليمية والمحلية.

(م) رفع درجة الوعي الجماهيري في أوساط صناع القرار، والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية، ولدى المجتمع المدني، والجمهور بشكل عام، بشأن أهمية استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات، والفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تتأتى منها.

(ن) رفع درجة الوعي فيما بين صناع القرار بشأن طرائق بناء القدرات المتصلة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، فضلا عن إمكانية إيجاد آليات جديدة للنقل من أجل التغلب على قيود القدرات (أي البناء – التشغيل – النقل).

(س) الاستفادة من المنهجيات القائمة بغية تحليل الآثار المترتبة على تكلفة استبدال التكنولوجيات غير المستدامة بتكنولوجيات سليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات، بمساعدة من أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات.

(ع) استكشاف كيف يمكن للمشاريع المشتركة والشراكات الأخرى بين القطاعين العام والخاص تعزيز استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا. وحث الدول الأعضاء على استكشاف واغتنام فرص التمويل، التي تنشأ في إطار الاتفاقيات الدولية، من أجل تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا.

(ف) زيادة التمويل المقدم لعمليات نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا لدى الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن المنظمات الدولية، وإعداد آليات مالية من أجل دعم نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

(ص) تقوية المناهج الدراسية البيئية في المؤسسات التعليمية المعنية بالغابات والصناعات القائمة على الغابات، مع إلقاء الضوء على استخدامات التكنولوجيات السليمة بيئيا، فضلا عن إدارة الآثار البيئية والاجتماعية والأخطار المترتبة على عمليات الحراجة.

(ق) الشروع في رصد استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات، باستخدام نظام لتدابير أساسية بغية تقييم مدى مناسبتها وفعاليتها في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

(ر) إزالة الحوافز ذات التأثير الضار التي تقلل فائدة الإدارة المستدامة للغابات، وإضعاف الطلب على الاستثمارات في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٢ - التوصيات المقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بدعم من أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات

٤١ - يوصي فريق الخبراء المخصص بأن يدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بدعم من أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، تحسين نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، باعتبار ذلك جزءا من تنفيذهما لمقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ولهذه الغاية يوصي بأن يقوم المنتدى بما يلي:

(أ) يدعو الدول الأعضاء إلى النظر في استضافة مبادرة قطرية بشأن الإدارة وإطار قانوني وتنظيمي للعمل يوفر مجالا أمثل لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

(ب) يشجع تقديم الدعم لهيئات القطاع العام في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول من أجل وضع برامج ملائمة تتعلق بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

(ج) يدعو الدول الأعضاء وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، ولا سيما البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، إلى تيسير ووضع تقييم واستكشاف كيفية توسيع نطاق الدعم للائتمانات الصغيرة المتصلة بالتمكين من نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، ولا سيما لفائدة المجتمعات المحلية.

(د) يدعو إلى التعاون مع القطاع الخاص لكفالة الاستعمال الفعلي لكامل إمكانات الأدوات المتاحة، مثل آلية التنمية النظيفة لدعم نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا في قطاع الغابات، عند دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ.

(هـ) يدعو إلى تقديم المؤسسات الصناعية والتكنولوجية لمدخلاتها في مجال تقييم الوضع الحالي والآفاق المستقبلية لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطويرها وصياغة التوصيات.

(و) يدعو الدول الأعضاء إلى زيادة تمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا على صعيد الوكالات متعددة الأطراف والثنائية فضلا عن المنظمات الدولية، وتطوير آليات مالية لدعم نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

(ز) يدعو الدول الأعضاء وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى مواصلة عملهم المتعلق بإدارة المعلومات والحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا، والنظر تحقيقا لهذه الغاية في تنظيم مناسبات ترويجية مثل المعارض والأسواق في إطار المنتديات الدولية ذات الصلة.

(ح) يدعو الحكومات إلى توفير التمويل المحلي والثنائي ومتعدد الأطراف لمشاريع البحوث الرامية إلى تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا لقطاع الغابات تراعي الظروف السائدة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. ويستحسن أن تضم المشاريع شركاء من البلدان النامية والمتقدمة النمو وكذلك من القطاعين العام والخاص، وينبغي اغتنام فرص تشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى نقل القدرات البحثية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، وإلى تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل زيادة القدرة التنافسية للإدارة المستدامة للغابات بمعزل عن الغابات ذات المردود العالي والجذابة من الناحية التجارية.

(ط) يدعو منظمة الأغذية والزراعة ومركز البحوث الحرجية الدولية وغيرها من الهيئات التي تضطلع بالبحوث، ولا سيما المنتمية منها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، إلى تطوير برنامج بحوث ميدانية بشأن تكييف التكنولوجيات

السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات مع الظروف السائدة محليا، على أن تقوم بدعمه البلدان الراغبة في المساهمة في هذه البحوث، بغرض تنشيط عملية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والاستعمال الفعال لها.

(ي) يدعو الدول الأعضاء وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى توفير الدعم لبرامج البحوث الرامية إلى تحديد وصقل وتوسيع نطاق التكنولوجيات المحلية السليمة بيئيا التي يمكن استعمالها من أجل استيعاب المعارف التقليدية في مجال الغابات والحفاظ عليها. والقيام، عند الاقتضاء، بإعادة صياغة برامج التدريب والبحوث لتركز على تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا الملائمة للفقراء والفئات المحرومة والغابات الأقل جاذبية من الناحية التجارية، مع مراعاة المعارف التقليدية في مجال الغابات.

(ك) يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم إلى منتجي التكنولوجيات السليمة بيئيا في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول حتى يتمكنوا من البقاء وجني الفوائد من الفرص التي يتيحها ولوج الأسواق بيسر أكبر.

(ل) يشجع تقديم الدعم لعمليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب التي تتسم بفعالية أكبر بشأن الاستعمال الفعال للتكنولوجيات السليمة بيئيا من خلال جملة أمور منها تنظيم مبادرة قطرية وعقد منتدى برعاية إحدى وكالات الشراكة التعاونية في مجال الغابات.

دال – المهام الخاصة المضطلع بها في المجال المالي

١ – النظر في المبادرات السابقة في المجال المالي

٤٢ – لا تزال مقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وقرارات المنتدى المتخذة بناء على الاجتماعات السابقة بين الدورات المعقودة في بريتوريا وكرويدون وأوسلو، صحيحة. ويتيح المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، بالمكسيك في عام ٢٠٠٢ وأعمال متابعته توافقا هاما للآراء على المستوى الحكومي باعتباره إطارا أساسيا للمناقشة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات. وهناك تراكم للدروس القيمة المستفادة من المبادرات التي أخذت مؤخرا من أجل تعبئة التمويل للإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك من خلال النهج الابتكارية، من قبيل البرنامج التشغيلي الجديد المتعلق بالإدارة المستدامة للأرض التابع مرفق البيئة العالمية، والشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو، والشراكة الحرجية الآسيوية، وغيرها.

٤٣- وقد نوقشت خلال الاجتماع، في جملة أمور مفاهيم كيان مؤسسي لتشجيع الاستثمار يستمد موارده من القطاعين العام والخاص ومن صندوق دولي للغابات، ضمن مصادر أخرى، غير أنها لم تسفر عن إصدار أي توصيات محددة.

٢ - تقييم دور وحالة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة الموجهة إلى الإدارة المستدامة للغابات

٤٤ - رغم الالتزامات المقطوعة في مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية والذي تلاه تقديم تعهدات هامة تصب في اتجاه زيادة في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن ذلك لم يؤد إلى تزايد تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى قطاع الغابات. ولقد قام الخبراء بالتأكيد على عدم كفاية المستويات الحالية لهذه المساعدة وعلى أثرها المحدود على الإدارة المستدامة للغابات.

٤٥ - وشدد الفريق على استمرار الأهمية التي تحظى بها المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. ورأى الفريق أن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للإدارة المستدامة للغابات، أمر أساسي. وأقر الفريق، في الوقت ذاته، بمحدودية أموال المساعدة الإنمائية الرسمية التي يحتمل أن تخصص للإدارة المستدامة للغابات. وتتمثل إحدى المعوقات التي تحول دون توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الإدارة المستدامة للغابات واستقطاب موارد إضافية لها في عدم تحديدها وإدماجها في عمليات استراتيجية الحد من الفقر ولا في غيرها من استراتيجيات المساعدة الكلية. كما أن عدم ملاءمة الالتزامات القصيرة الأجل وطابع التمويل عن طريق المشاريع عاملان يشكلان عقبات كأداء نظرا لأن الإدارة المستدامة للغابات هي بطبيعتها طويلة الأجل.

٤٦ - ومن جهة أخرى، يتطلب توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الإدارة المستدامة للغابات مراعاة هذا القطاع في إطار أعم لاستراتيجيات المساعدة الإنمائية الرسمية، بالاعتماد على موارد خارج الميزانيات المخصصة للبيئة الآتية من الجهات المانحة. وهناك حاجة إلى زيادة التوعية بجملة منافع الإدارة المستدامة للغابات في صفوف البلدان المانحة وذلك لتبرير الزيادة في التمويل.

٤٧ - ويتعين التسليم بمساهمات الإدارة المستدامة للغابات في التخفيف من حدة الفقر، وتوفير الأغذية، والماء، والطاقة، والاستهلاك المستدام، وإبلاغ مؤسسات تمويل التنمية بها بشكل فعلي. وهناك فضلا عن ذلك حاجة ماسة للإقرار بالأهداف الاجتماعية التي تنطوي عليها إدارة الغابات وبأهمية مختلف القيم التي تنطوي عليها الغابات والتي تستحق أن تحظى بالأولوية في تخصيص الموارد. ويمكن أن يترتب على ذلك زيادة التمويل المخصص للغابات من المساعدة الإنمائية الرسمية أو غيرها من المصادر.

٣ - استعراض فعالية التمويل الدولي القائم للإدارة المستدامة للغابات

٤٨ - تشمل تدفقات التمويل الدولي الحالي، الموجهة للإدارة المستدامة للغابات، المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف، والاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة القطاع الخاص، والتمويل الموجه من خلال آليات ابتكارية متنوعة.

٤٩ - وتجري حاليا بلدان عديدة عمليات إصلاح حيوية لنظم استعمال الأراضي فيها وامتلاكها تستهدف معالجة مسألة الحيازة غير الآمنة. ويمكن أن يستقطب مزيد من التمويل لفائدة الإدارة المستدامة للغابات على جميع المستويات بفضل وسائل مبتكرة مثل خطط الحوافز الموضوعة لأغراض معينة وأدوات التمويل التي تلبي الاحتياجات المحددة للسكان الريفيين والمجتمعات المحلية. ولهذه الإصلاحات أثر بالغ على أراضي الغابات وعلى إدارتها المستدامة.

٥٠ - ومن شأن توحيد الممارسات والإجراءات التي تتبعها المنظمات المانحة بواسطة النهج القطاعية المتبعة الشاملة أن تحسن عملية صرف المساعدة وتقديمها وأن تحقق وفورات في التكاليف العالية للمعاملات بالنسبة إلى البلدان المستفيدة لتحسين الإدارة المستدامة للغابات.

٥١ - ولقد وضع مرفق برنامج الغابات الوطنية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والبرنامج المعني بالغابات التابع للبنك الدولي ليوفرا فرصة لدعم حفاز للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في تخطيطها وتنفيذها لعمليات برنامج الغابات الوطنية ولدعم تلقي المعارف في مجال استراتيجيات التمويل، والجوانب الإدارية للإدارة المستدامة للغابات، وتوفير نهج جديدة للتعاون الدولي في مجال التمويل ونقل التكنولوجيا.

٥٢ - وينبغي تيسير التمويل الدولي للإدارة المستدامة للغابات في الأجلين المتوسط والطويل بغض النظر عن دورات المشاريع التقليدية، وذلك نظرا لطبيعة الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات والفترات الطويلة التي يتطلبها تحقيق المنافع. وهناك حالات سيكون فيها التمويل الخارجي طويل الأجل ضروريا لإدارة الغابات باعتماد قيم بيئية عالمية ينبغي أن يسلم بها شركاء التعاون الإنمائي تسليما تاما.

٥٣ - وهناك قيود عديدة تعيق فعالية وكفاءة التمويل الحالي للإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك ضعف البيئة المؤسسية. وتوجد هذه القيود داخل قطاع الغابات وخارجه على حد سواء، فضلا عن الصعيدين القطري والدولي، مما يفسر الدعوة الرامية إلى اتباع نهج متكاملة ومشتركة بين القطاعات للتصدي لها. وتشمل ما يلي:

- عدم ملاءمة الهيكل الأساسي وقدرات الموارد البشرية

- تقلب التجارة العالمية في منتجات الغابات
- عدم وجود حكم رشيد، بما في ذلك استشراء الفساد
- عدم إنفاذ القوانين على نحو ملائم
- عدم كفاية الإرادة السياسية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات
- ضعف قدرات تسويق منتجات الغابات
- التكاليف العالية للمعاملات
- تأخير الحصول على التمويل من الوكالات المانحة وفرض شروط من أجل ذلك
- إيلاء أولوية دنيا للغابات والإدارة المستدامة للغابات مقارنة بغيرها من أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية
- عدم توفر الأمن في العديد من مناطق الغابات، والنزاعات القائمة
- عدم اتباع نُهج منسقة ومشتركة بين القطاعات لمعالجة القيود المفروضة على التمويل

٤ – تقييم التجارب القطرية في مجال تعبئة الموارد المالية دعما للإدارة المستدامة للغابات

٥٤ – عُرض العديد من التجارب القطرية على فريق الخبراء. وأشار مشاركون عديدون إلى اعتماد الإدارة المستدامة للغابات إلى حد كبير على قرارات وإجراءات تتخذ خارج إطار القطاع. ويتطلب ذلك تنسيقا وتعاونا فيما بين القطاعات.

٥٥ – وقد بُذلت جهود لإدماج قطاع الغابات في التخطيط الوطني وربطه بقطاعات الزراعة، والمياه، والطاقة، والبيئة. وينبغي الإقرار بالمساهمة المحتملة للإدارة المستدامة للغابات في التنمية المستدامة للمناطق الريفية واتخاذ تدابير لتنشيط المناطق المحرومة عن طريق برامج متكاملة (تعنى بالإنتاج الحرجي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وطاقة الكتلة الحيوية، والسياحة الإيكولوجية، وما إلى ذلك).

٥٦ – والبرامج الوطنية للغابات والعمليات المماثلة لها توفر فرصا للاستراتيجيات والإجراءات المالية المحلية التي هناك حاجة إليها لزيادة تمويل الإدارة المستدامة للغابات من منظور طويل الأجل، بما في ذلك التمويل من المساعدات الإنمائية الرسمية. وسيظل ذلك يتطلب نُهُجا جديدة، ومهارات جديدة، إلى جانب التنسيق بين مصادر التمويل الدولية والوطنية.

٥٧ - ولوحظ أن الإدارة المستدامة للغابات يمكنها ويفضل لها أن تكون ذاتية التمويل. بيد أن التمويل الذاتي في المناطق المحمية والحراجة الاجتماعية، والغابات التابعة للمجتمعات المحلية، والغابات التي توفر أسباب معيشة مستدامة للسكان المحليين أمر يتسم بالتعقيد وكثيرا ما يكون مستحيلا. وسُلط الضوء على ضرورة معالجة الجوانب المتعددة للإدارة المستدامة للغابات، بدءا بالحراجة التجارية وانتهاء بإدارة الحفظ والحماية. كذلك تم التسليم بوجود أوجه تضارب بين الوظائف الاقتصادية والإيكولوجية للغابات بسبب النقص في الموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليف حفظ البيئة. وتم التسليم أيضا بأن مسائل إدخال تحسينات على فرص الوصول إلى الأسواق وتنمية أسواق جديدة لمنتجات الغابات وخدماتها تمثل أدوات لدفع الإدارة المستدامة للغابات في اتجاه التمويل الذاتي.

٥٨ - وتمويل المناطق المحمية يظل يمثل تحديا كبيرا، حيث أن الإمكانيات تبدو محدودة لإدارتها إدارة فعالة من الميزانيات الوطنية للإدارة المستدامة للغابات بدون دعم خارجي. وتضر هذه المشكلة بشدة بالمجتمعات الريفية التي تعتمد على المناطق المحمية بوصفها مصدرا لكسب العيش. ويمكن لمصادر التمويل المبتكرة، بما فيها الاستثمارات الخاصة، من أجل إدارة المناطق المحمية وحفظ القيم المتعددة للغابات أن توفر المزيد من الموارد.

٥٩ - وينبغي تيسير التمويل الدولي للإدارة المستدامة للغابات على المديين المتوسط والطويل فيما يتجاوز دائرة المشاريع التقليدية نظرا لطبيعة الاحتياجات في مجال بناء القدرات والفترات الطويلة اللازمة لتحقيق الفوائد وبلوغ الإدارة المستدامة للغابات. وهناك حالات سيتعين فيها الحصول على تمويل خارجي طويل الأجل ينبغي دعمه من قبل الشركاء في التعاون الإنمائي.

٦٠ - وفوائد الغابات كثيرا ما تكون إقليمية وأحيانا تكون عالمية حقا، بما في ذلك عزل الكربون، والحد من تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي. ومن ثم ينبغي تقاسم المسؤولية المالية.

٦١ - والبلدان التي تخطط لإصلاح قطاع الغابات من أجل الإدارة المستدامة للغابات تحتاج بصفة خاصة إلى زيادة التمويل الدولي.

٥ - تقييم دور القطاع الخاص في تمويل الإدارة المستدامة للغابات

٦٢ - يمثل دور القطاع الخاص في تمويل الإدارة المستدامة للغابات عنصرا تكميليا حيويا لجهود القطاع العام الوطني والدولي. وسلم الفريق بأنه بغية اجتذاب تدفقات التمويل الخاص وتعزيزها، ينبغي للبلدان أن تواصل جهودها لاتباع سياسات اقتصادية سليمة توجد مناخا استثماريا يمكن التنبؤ به. ويظل دور الحكومة أساسيا فيما يتعلق بالاستثمارات في الإدارة

المستدامة للغابات وسيكون أساسيا أيضا في تهيئة البيئة المؤاتية، مع المراعاة الكاملة لأوضاع البلدان، الأمر الذي يوفر تدابير كافية للحد من المخاطر وتقاسم المخاطر. وهذه العناصر لا تقل أهمية بالنسبة للقرارات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تأخذ أيضا بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستثمارات المقررة.

٦٣ - كما شدد الفريق على أن القطاع الخاص لا ينبغي أن يراعي دافع الربح وحسب، وإنما أيضا الآثار الإنمائية والاجتماعية والبيئية لاستثماراته. وينبغي للبلدان إيلاء الأولوية للمستثمرين الذين يدمجون كلا من التكاليف الاقتصادية والجوانب الاجتماعية والبيئية في استراتيجيات أنشطتهم الاقتصادية.

٦٤ - وأحاط فريق الخبراء علما بالعمل الذي يضطلع به كل من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لإشراك دوائر صناعة منتجات الغابات والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين في حوار لوضع ممارسات للإدارة المستدامة للغابات وتنفيذها، بما في ذلك أنظمة تسجيل الغابات بوصفها أدوات للتحقق من الإنجازات.

٦٥ - وفي الوقت الحاضر، ينحو المستثمرون من القطاع الخاص إلى عدم الاستثمار إلا في عدد قليل من البلدان ويوجهون استثماراتهم إلى المزارع بدلا من إدارة الغابات الطبيعية. ولا يرجح أن تتغير هذه النزعات إذا لم يتسن تحسين الربحية المالية من الغابات الطبيعية.

٦ - استكشاف نُهُج جديدة ومبتكرة لاجتذاب المزيد من التمويل للإدارة المستدامة للغابات

٦٦ - ناقش الفريق عددا كبيرا من النُّهُج المبتكرة المستخدمة حاليا أو المقترحة التي تستهدف اجتذاب المزيد من التمويل للإدارة المستدامة للغابات. وتوفر آليات الدفع لقاء الخدمات البيئية فرصة خاصة يجري تطويرها بنشاط في العديد من البلدان.

٦٧ - وحُددت النُّهُج المبتكرة التالية، في جملة نُهُج أخرى:

- الصناديق الوطنية للغابات وغيرها من الصناديق
- آليات الدفع لقاء الخدمات البيئية، بما فيها عزل الكربون
- امتيازات الحفظ وحقوق الارتفاق
- الحوافز الضريبية
- مبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة (فيما يتعلق غالبا بالصناديق الاستئمانية الوطنية)
- ضريبة السياحة

- الغابات النموذجية
- ترتيبات الشراكة وغيرها من الاستراتيجيات المماثلة
- صندوق الكربون الأحيائي
- فرض الضرائب على المياه من أجل الغابات

٦٨ - ولوحظت قيمة المعلومات الواردة في دليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات فيما يتعلق بمصادر التمويل.

٦٩ - وينبغي النظر في استراتيجيات التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات على جميع المستويات (العالمية، والدولية، والإقليمية/دون الإقليمية، والوطنية، ودون الوطنية، والمحلية)، مع أخذ الدروس المستفادة بعين الاعتبار.

٧٠ - والمناطق الحضرية هي مناطق الاستهلاك الرئيسية للمياه المنتجة في مناطق الغابات الريفية (مستجمعات المياه). وإدماج الضرائب في فواتير المياه لبلديات المناطق الحضرية يمكن أن يكون أداة إضافية للحصول على الموارد المالية. وقام الصندوق الوطني للغابات في المكسيك بوضع هذه الأداة عن طريق قانونه العام بشأن الإدارة المستدامة للغابات الموجه صوب تعزيز مشاريع الإدارة المستدامة للغابات. وفرض القانون ضرائب على المياه التي يستخدمها المجتمع، حيث تقدم المبالغ المدفوعة إلى أعضاء التعاونيات *'ejidatarios'* (أصحاب الأنصبة في الأراضي المشاعية)، ومجتمعات الشعوب الأصلية، وتجمعات الملاك المماثلة، كوسيلة لاستيعاب تكاليف حفظ الغابات لتلك المجتمعات عن طريق تقييم الخدمات البيئية.

هاء - توصيات مقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

١ - توصيات محددة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات

٧١ - قد يرغب منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في تقديم التوصيات التالية إلى البلدان:

يحث المنتدى، بدعم من أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، على اتخاذ ما يلي:

(أ) تخصيص المزيد من الموارد المالية لقطاع الغابات إما عن طريق الميزانيات الوطنية أو عن طريق إنشاء صناديق وطنية للغابات كجزء من البرامج الوطنية للغابات، أو ما يماثل ذلك. ويمكن استخدام هذه الصناديق للدفع لقاء الخدمات البيئية للغابات.

(ب) إدراج تعزيز الاستثمارات الخاصة في الاستراتيجيات الوطنية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات وإدراج جميع أنواع الغابات والأنشطة الحرجية.

(ج) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما فيها إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، بوصف ذلك أداة رئيسية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، مما يوفر أداة فعلية لكل من إدارة المخاطر وجمع الأموال للأنشطة اللازمة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

(د) توجيه سياسات تحقيق اللامركزية، حيثما كانت تلك السياسات قائمة، صوب جعل المجتمعات المحلية مسؤولة عن إدارة الغابات والحياة البرية.

٢ - توصيات موجهة على الصعيد الوطني

٧٢ - قد يرغب منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بأن ينظر في تقديم التوصيات التالية:

في قطاع الغابات

يحث المنتدى، بدعم من أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، على ما يلي:

(أ) أن تستخدم البلدان البرامج الوطنية للغابات، أو العمليات المماثلة، بوصفها أدوات أساسية لتعزيز تمويل القطاعين العام والخاص في الإدارة المستدامة للغابات. وينبغي أن تكون البرامج الوطنية للغابات مصحوبة باستراتيجيات تمويل محددة تعرِّف دور مختلف مصادر التمويل وتخصيصها. وينبغي أن تكفل مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع في عمليات الإعداد والتنفيذ والمتابعة.

(ب) أن تدرج البلدان الإدارة المستدامة للغابات في استراتيجياتها الإنمائية واستراتيجياتها لتخفيض حدة الفقر أو أي آليات مماثلة حسب الاقتضاء.

(ج) أن تهيئ البلدان الظروف المؤاتية للإدارة المستدامة للغابات عن طريق تحسين السياسات وآليات السوق. وينبغي للنظم أن تشمل جوانب التمويل حيث أن بوسعها، لو تحقق لها التصميم الملائم، تعزيز الاستثمار الخاص في الإدارة المستدامة للغابات.

(د) أن تعمل البلدان على جعل القرارات المتعلقة بوضع السياسات والاستثمار والتي يتخذها القطاعان الخاص والعام أكثر شفافية لتيسير تقاسم تكاليف وفوائد الإدارة المستدامة للغابات.

(هـ) أن تتخذ البلدان تدابير لتحسين تحصيل الريع من إدارة الغابات. ويمكن أن تشمل هذه التدابير زيادة الرسوم عندما يكون الريع متدنيا بدون مبرر، وتعديل مستواها بصورة منتظمة مع مرور الوقت، حسب الاقتضاء، بالنظر إلى تكاليف المعاملات. وينبغي وضع تلك التدابير بالتشاور مع المجتمع المدني.

(و) أن تضع البلدان برامج لبناء الثقة تستهدف متخذي القرار في مجال تمويل الحراجة.

(ز) أن تستقصي البلدان سبل استخدام المساعدات الإنمائية الرسمية من أجل قطاع الغابات بفعالية أكبر في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وبناء القدرات الوطنية لكل بلد. وأن تولى الأولوية في تخصيص الموارد على الصعيد الوطني لبناء قدرات متخذي القرار في مجال تمويل الحراجة.

خارج قطاع الغابات

يحث المنتدى، بدعم من أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، على ما يلي:

(ح) أن تدمج البلدان الإدارة المستدامة للغابات في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما وجدت. وينبغي للبلدان تسليط الضوء على مساهمة الغابات في تخفيض حدة الفقر، ونوعية ورفاه البيئة وجميع المسائل الاقتصادية والإنمائية، مع المراعاة الكاملة لمساهمة القطاع في التنمية المستدامة.

(ط) أن تحسن البلدان الإطار القانوني والتنظيمي للإدارة البيئية لاستيعاب العوامل الخارجية.

(ي) أن تهيئ الحكومات مناخا مؤاتيا للاستثمار، مصحوبا بإطار مؤسسي فعال. ويشمل ذلك إزالة الحواجز المؤسسية على الحدود، مع أخذ حالة بلدانها بعين الاعتبار.

(ك) أن تنشئ البلدان، بمساعدة أصحاب المصلحة، آليات كافية للتعاون بين القطاعات بغية تعبئة المزيد من الموارد المالية والبشرية.

٣ - توصيات موجهة على الصعيد الدولي

٧٣ - يوصي فريق الخبراء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بالنظر في اتخاذ الإجراءات التالية: ينبغي للمنتدى أن يقوم بما يلي بدعم من أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات:

(أ) حث المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية العاملة في مجال إدارة الغابات المستدامة على أن تحرص عند اتخاذ إجراءاتها على تناغم إجراءاتها التشغيلية بغية

خفض تكاليف المعاملات وجعل مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية وتسليمها أكثر اتساما بالمرونة.

(ب) وضع مبادرة للعمل مع البلدان المانحة على تبسيط إدارة الغابات المستدامة باعتبارها أحد القطاعات الهامة التي تخصص لها المساعدة الإنمائية الرسمية.

(ج) حث البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الدولية، عملا بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والتي تعززت في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، وزيادة حصة إدارة الغابات المستدامة من المساعدة الإنمائية الدولية في البلدان النامية.

(د) إعداد بيانات موثوق بها على الصعيد القطري بشأن حجم المساعدة الإنمائية الدولية والموارد الخارجية الأخرى للدعم المالي لإدارة الغابات المستدامة.

(هـ) استكمال وتوسيع نطاق سجل الموارد الخاصة بتمويل إدارة الغابات المستدامة، بما في ذلك الوصول إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لدعم إدارة الغابات المستدامة.

(و) وضع المؤسسات المالية الدولية سياسات واشتراطات تشغيلية باعتبارها تدابير لإدارة المخاطر وإيلاء الاهتمام الواجب بالآثار المترتبة على أهلية مختلف أنواع إدارة الغابات وتنوع أوضاع البلدان.

(ز) تشجيع الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية العامة – الخاصة القائمة فيما يتعلق بالغابات باعتبارها آليات مفيدة لتعبئة التمويل لإدارة الغابات المستدامة في البلدان المشاركة.

(ح) تيسير الاتصالات الجارية فيما بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والحكومات حول استخدام الأدوات السوقية مثل الإقرار بوضع الغابات المدارة بطريقة مستدامة، بما في ذلك إجراء المزيد من المناقشات بشأن سبل زيادة التعاون والإقلال من المنازعات إلى أدنى حد.

(ط) دعوة البنك الدولي إلى إشراك المؤسسة المالية الدولية في عملية مع الأعضاء الآخرين في الشراكة التعاونية في مجال الغابات بغية تعزيز الإدارة المستدامة للغابات كوسيلة لجذب استثمارات القطاع الخاص في الغابات، وتيسير نقل التكنولوجيات الفعالة، والنهوض بتنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات/المنتدى الحكومة الدولي

المعني بالغابات، بما في ذلك عن طريق تحليل الصلات بين السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية والبرامج المخصصة للغابات.

(ي) دعوة مرفق البيئة العالمية إلى تيسير مساهمات أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات في تقديم المشورة بشأن تطوير جوانب تنفيذ عنصر إدارة الغابات المستدامة في مجال التركيز المتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي والعمل علاوة على ذلك على تنسيق مبادرة لبناء القدرات مع البلدان المؤهلة للحصول على منح مرفق البيئة العالمية المخصصة لإدارة الغابات المستدامة بغية زيادة دعمها المالي.

(ك) عقد اجتماع إقليمي واحد أو أكثر لممثلين من الحكومات المعنية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ودوائر المانحين للاضطلاع بتقييم أولي يحدد الموارد القائمة ومعدلات التمويل للمناطق المحمية واستحداث نهج لزيادة تمويل المناطق المحمية، بما في ذلك المنتجات غير الخشبية للغابات وقيم التنوع البيولوجي كعنصرين أساسيين للتمويل.

(ل) استكشاف سبل مساعدة مؤسسات الإقراض الوطنية والمصارف الإنمائية الإقليمية على إدماج إدارة الغابات المستدامة في برامجها للإقراض والمنح.

(م) دعوة البنك الدولي، باعتباره عضوا في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، وواضعا في الاعتبار الاضطرابات الناتجة عن قروض التكيف الهيكلي، إلى العمل على إدماج المبادئ والأهداف الرئيسية لإدارة الغابات المستدامة في تنقيح السياسة التنفيذية للإقراض من أجل التكيف الهيكلي، بغية عدم تقويض إدارة الغابات المستدامة على الصعيد القطري.

(ن) دعوة أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات والمانحين والمجتمع الدولي إلى مواصلة العمل بشأن المبادرات القطرية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم إلى البلدان لمعالجة المسائل المتصلة بإنفاذ قانون الغابات وإدارة الغابات، بناء على طلبها.

(س) دعوة البنك الدولي إلى أن يدمج بطريقة فعلية شواغل إدارة الغابات المستدامة في وثائق استراتيجية المساعدة القطرية، عند الاقتضاء .

المرفق الأول

قائمة المشتركين

الخبراء

السيد ماركو آهو، وزارة الخارجية، فنلندا

سعادة البروفيسور جوديث مبولا باهيموكا، السفير والممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك

السيد آلان بيلاند، رئيس برنامج ''الغابات الطبيعية''، مركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية، فرنسا

السيد نديـاوار دينغ، المستشار الفني لوزير البيئة والتصحاح، السنغال

السيد محمد الإدريسي، المفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر، المغرب

السيد موديستو فرناندیز دیاز – سيلفيرا، وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة، كوبا

السيد بنديكتو فونسيكا فيلو، وزارة العلاقات الخارجية، البرازيل

السيد فرانسيسكو غارسيا غارسيا، وزارة البيئة والموارد الطبيعية، المكسيك

السيدة أودري جوي غرانت، ممثلة بليز لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، منظمة حفظ الموارد الطبيعية، بليز

السيد جوزيف س. هيلوا، وزارة البيئة والسياحة، ناميبيا

السيد محمد حسن، البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة، نيويورك

السيد هيروشي كودو، وزارة الخارجية، اليابان

السيد أتيليو ليفروتي غريكو، المدير العام للغابات، أوروغواي

سعادة السيد عمر منيسي، نائب الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، نيويورك

السيد غييرمو مارتين، إدارة الحدائق الوطنية، الأرجنتين

السيدة جان ماكيلباين، مكتب الإيكولوجيا وحفظ الأراضي بوزارة الخارجية، الولايات المتحدة

السيد كريستيان مرسمان، الوزارة الاتحادية لحماية المستهلك والأغذية والزراعة، ألمانيا

السيد كنوت أويستاد، إدارة سياسات الغابات والموارد الطبيعية، النرويح

السيد فاليري بابيروشكا، لجنة الغابات بمجلس الوزراء، بيلاروس

السيد أناتولي بتروف، وزارة الموارد الطبيعية، الاتحاد الروسي

السيد أغوس برابوو، الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، وزارة التخطبط الإنمائي، إندونيسيا

السيد رالف روبرتس، وكالة التنمية الدولية الكندية، كندا

السيد بول كوفي تونيبوا، وزارة الأراضي والغابات، غانا

السيد و. ر. م. س. ويكراماسينغي، وزارة البيئة والموارد الطبيعية، سري لانكا

السيد زيا جون، الإدارة الحكومية للغابات، جمهورية الصين الشعبية

الدول الأعضاء

السيدة ديلفا رادوس، كرواتيا

السيد آدي بترانتو، إندونيسيا

السيد نويل أوكونور ، ايرلندا

سعادة السيد جبران سوفيان، لبنان

السيد هاني شعار، لبنان

السيدة إيفا بيزانو، المكسيك

السيدة إيفانا ميلوفانوفيتش، صربيا والجبل الأسود

الشركة التعاونية في مجال الغابات

السيد أدريان وايتمان، موظف أقدم لشؤون الغابات، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيدة تينا ويهنين، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيد نالين كيشور، فريق التنمية السليمة والمستدامة بيئيا للغابات، البنك الدولي

المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وأمانات العمليات والاتفاقيات

السيد آندي غراندصن كومبانييوا، مصرف التنمية الأفريقي

السيدة مارغريتا أسترالاغا، أمانة اتفاقية رامسار

كيانات المجموعات الرئيسية

السيدة ناتالي هوفناغل، الاتحاد الدولي لأصحاب الغابات

السيدة ميري كولومبيا، المجلس الدولي لرابطات الغابات والورق/الرابطة الأمريكية للغابات والورق

السيد ويليام ستريت، الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة

السيد ريتشارد ألكسندر فوكنر، الرابطة الدولية لدراسي الغابات

السيدة أنينا كوستيلينن، الرابطة الدولية لدراسي الغابات

السيد روبرت ساغون الاتحاد الوطني لمنظمات الشباب في بنغلاديش/المتطوعون الشبان من أجل التنمية المستدامة

المرفق الثاني

الوثائق:

وثائق العمل

E/CN.18/AC.2/2003/1	جدول الأعمال المؤقت والشروح
E/CN.18/AC.2/2003/2	مذكرة من الأمانة العامة: تمويل الإدارة المستدامة للغابات: التحديات الراهنة في البيئة المالية المتغيرة
E/CN.18/AC.2/2003/3	مذكرة من الأمانة العامة: نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات: استعراض عام

وثائق المعلومات الأساسية

A/58/216	تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات المعقودة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
	نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة لغابات المانغروف: استعراض عام
	نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية
	نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات الاستوائية
	دليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات المتعلقة بتمويل الإدارة المستدامة للغابات (www.fao.org/forestry/cpf-sourcebook)